

# ألمانيا تحذر من تحويل ليبيا إلى سوريا ثانية

## عرقلة النمسا مبادرات فرض حظر الأسلحة على ليبيا تحبط أوروبا

تواصل التحذيرات الأوروبية من تكرار السيناريو السوري في ليبيا، خاصة مع خرق الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق لقرارات مجلس الأمن الأخيرة، ومع إصرار النمسا على عرقلة مبادرات الاتحاد الأوروبي لفرض احترام حظر الأسلحة على ليبيا، الأمر الذي يحبط أوروبا وخاصة ألمانيا المتوجسة من إبقاء مخرجات مؤتمر برلين حول ليبيا مجرد حبر على ورق.

برلين - أكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أهمية انخراط الاتحاد الأوروبي في حل النزاع الليبي، في خطوة تعكس إصرار أوروبا على إيجاد دور قوي في الملف الليبي، رغم تراجع الآمال في تطبيق مخرجات مؤتمر برلين الأخير حول ليبيا في ظل مواصلة الميليشيات خرق إطلاق النار من جهة، ومع تمسك النمسا بعرقلة المبادرات الأوروبية لفرض احترام حظر الأسلحة على ليبيا من جهة ثانية.

وقال ماس الجمعة في تصريحات لإذاعة المانية إنه إذا لم ينخرط الاتحاد الأوروبي على نحو أقوى في حل النزاع الليبي، ستكون هناك في النهاية سوريا ثانية.

وذكر ماس أن الاهتمام بالشأن الليبي كبير بسبب التعلم من أخطاء النزاع السوري، وقال "أعتقد أن هناك الكثير من التطورات التي حدثت في سوريا خلال الأعوام الماضية دون مساهمة من المجتمع الدولي الغربي".

ووفق مراقبين كانت النتائج متواضعة، حيث ظل مفتاح السلام في ليبيا متعثرًا، وعصيا على التحريك، وهو ما عكسته التطورات الميدانية، وخرق الميليشيات لقرار وقف إطلاق النار.

ويجمع المتابعون على أن الأمل الذي أحياه مؤتمر برلين تحول في بعض الجوانب إلى خيبة أمل مبررة. وعبر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن استيائه من هذه النتائج بالقول "أشعر بإحباط شديد جراء ما يحدث في ليبيا، وأرى أن ما يحدث ضحية".

كما عبر رئيس مؤتمر ميونخ للأمن، فولفجانج إيشنجر، عن هذه الحقيقة بشكل مشابه، قائلا "سيدات وساداتي، عندما أفكر في قرارات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، تسوء حالتي".

وفي بداية الأسر، أي عقب مؤتمر برلين، هدأت المعارك في ليبيا بعض الشيء، ولكن الهدنة هشة، وهو ما يؤدي إلى اشتباكات صغيرة من وقت لآخر.

وتجددت المعارك الخميس بين طرفي النزاع الليبي في جنوب العاصمة

برلين - أكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس أهمية انخراط الاتحاد الأوروبي في حل النزاع الليبي، في خطوة تعكس إصرار أوروبا على إيجاد دور قوي في الملف الليبي، رغم تراجع الآمال في تطبيق مخرجات مؤتمر برلين الأخير حول ليبيا في ظل مواصلة الميليشيات خرق إطلاق النار من جهة، ومع تمسك النمسا بعرقلة المبادرات الأوروبية لفرض احترام حظر الأسلحة على ليبيا من جهة ثانية.

وقال ماس الجمعة في تصريحات لإذاعة المانية إنه إذا لم ينخرط الاتحاد الأوروبي على نحو أقوى في حل النزاع الليبي، ستكون هناك في النهاية سوريا ثانية.

وذكر ماس أن الاهتمام بالشأن الليبي كبير بسبب التعلم من أخطاء النزاع السوري، وقال "أعتقد أن هناك الكثير من التطورات التي حدثت في سوريا خلال الأعوام الماضية دون مساهمة من المجتمع الدولي الغربي".

ووفق مراقبين كانت النتائج متواضعة، حيث ظل مفتاح السلام في ليبيا متعثرًا، وعصيا على التحريك، وهو ما عكسته التطورات الميدانية، وخرق الميليشيات لقرار وقف إطلاق النار.

ويجمع المتابعون على أن الأمل الذي أحياه مؤتمر برلين تحول في بعض الجوانب إلى خيبة أمل مبررة. وعبر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن استيائه من هذه النتائج بالقول "أشعر بإحباط شديد جراء ما يحدث في ليبيا، وأرى أن ما يحدث ضحية".

كما عبر رئيس مؤتمر ميونخ للأمن، فولفجانج إيشنجر، عن هذه الحقيقة بشكل مشابه، قائلا "سيدات وساداتي، عندما أفكر في قرارات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، تسوء حالتي".

وفي بداية الأسر، أي عقب مؤتمر برلين، هدأت المعارك في ليبيا بعض الشيء، ولكن الهدنة هشة، وهو ما يؤدي إلى اشتباكات صغيرة من وقت لآخر.

وتجددت المعارك الخميس بين طرفي النزاع الليبي في جنوب العاصمة



طريق السلام طويل في ليبيا

جهود الإغاثة في عرض البحار. ويعترض البلدان أيضا على التضامن داخل الاتحاد الأوروبي لإعادة توزيع المهاجرين.

واقترح وزير الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل منطقة عملانية معدلة بشروط الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على نقل الأسلحة إلى ليبيا. ويفترض أن تجري هذه العمليات في عرض البحر خارج الطرق التي يسلكها مهربي المخدرات.

لكن النمساويين يرفضون هذه الحجج، كما قال محادوهم في تصريحات صحافية، وذكروا أنه "بهذا الموقف تسمح النمسا بترك البحر لآخرين ولا تساعد على خفض حدة الأزمة في ليبيا". وكان الاتحاد الأوروبي أطلق مهمة صوفيا في 2015 بهدف مكافحة تهريب المهاجرين ومراقبة الحظر المفروض من الأمم المتحدة على إرسال أسلحة إلى ليبيا.

واعترف مسؤول أوروبي طلب عدم كشف هويته بأن اتصالات على أعلى مستوى تجري لتسوية هذه القضية لكنها لم تسفر عن أي نتيجة حتى الآن.

وسيعقد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد في بروكسل في هذا الشأن الإثنين. وصرح دبلوماسي آخر بشأن الهدف الجديد الذي كلفت به بعثة الاتحاد الأوروبي التي تحمل اسم صوفيا، بأن "النمساويين يواصلون رفض سفن ويؤكدون أنهم يلقون دعم المجريين".

وكان رئيس الوزراء النمساوي سيباستيان كورتز صرح لصحيفة الألمانية مطلع فبراير بأن "هذا لن يحدث". وأضاف أن "صوفيا كانت دائما مهمة إنقاذ وأصبحت مدخلا للألاف من المهاجرين السريين إلى أوروبا".

ورفضت النمسا والمجر باستمرار المشاركة في التكفل بالمهاجرين الذين تقوم مهمة صوفيا بإنقاذهم بموجب

ورغم أن هناك حظرا أمميا على وصول الأسلحة إلى ليبيا منذ بداية الصراع في عام 2011، إلا أن دولا مثل تركيا وقطر تنتهك هذا الحظر منذ ذلك الحين أيضا.

وقد اتفق المشاركون في مؤتمر ليبيا على إنهاء هذه الحالة.

ويمر طريق تحقيق حظر الأسلحة عبر مجلس الأمن الدولي في نيويورك، والذي يستطيع، على سبيل المثال، إصدار قرار بغرض عقوبات ضد الأطراف التي تنتهك الحظر.

ولكن المباحثات في هذا الشأن لم تؤد إلى نتيجة حتى الآن، حيث ترفض النمسا دعم المبادرات الأوروبية لفرض احترام حظر الأسلحة على ليبيا.

وتواصل النمسا عرقلة استئناف العملية البحرية للاتحاد الأوروبي المكلفة بمراقبة الحظر المفروض على إرسال الأسلحة إلى ليبيا، حسب ما ذكرته مصادر أوروبية الجمعة.

طرابلس، رغم تبني مجلس الأمن الدولي الإبراهيمي لقرار يطالب بـ"وقف دائم لإطلاق النار".

وأوضح مدير إدارة التوجيه المعنوي في الجيش الوطني الليبي العميد خالد الخميس، أن "مليشيات طرابلس تخرق اتفاقيات وقف إطلاق النار، حيث استهدفت العاصمة بالقذائف كما شنت هجوما على قوات الجيش الليبي".

وعن الهدف الكامن وراء هذه الهجمات، بين المحجوب أنها "ترمي إلى تاليب الرأي العام ضد الجيش الوطني الليبي، وإتهام قواته بالمسؤولية وراء مثل هذه الانتهاكات للاتفاقيات".

ولم تكن الهدنة هي الهدف الحقيقي من وراء قصة برلين، بل كان الهدف إنباء التدخل الخارجي، وذلك لأن الصراع تحول منذ زمن طويل إلى حرب بالوكالة، خاصة مع توسع دعم تركيا وقطر لحكومة فايز السراج بالذخيرة والسلاح.

## البرلمان الموريتاني يحقق في فترة حكم ولد عبدالعزيز

نواكشوط - أعلنت اللجنة المسؤولة عن التحقيق في فترة حكم الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز، الجمعة، أنها باشرت عملها بعد اكتمال تشكيلها، بمشاركة الفرق البرلمانية.

وكان البرلمان الموريتاني قد صادق في أواخر يناير الماضي على مقترح تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في فترة حكم ولد عبدالعزيز الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري عام 2008.

وقالت اللجنة في بيان وزعته خلال مؤتمر صحافي بنواكشوط إنها وضعت خطة عمل شاملة وقد تستمع لمن ترى أن السلطة تخدم التحقيق. ورحبت اللجنة بأي "معلومة أو وثائق تساعد في تحقيقها، مؤكدة وعيها بضرورة مهنية عملها".

وأشارت اللجنة إلى أنها ستطلع الرأي العام على تقدم عملها "كلما دعت الضرورة لذلك في حدود ما يخدم المصلحة العامة".

وقال رئيس اللجنة النائب البرلماني أحبيب ولد آجاء إنها بدأت مباشرة عملها بحياوية ومهنية وأنها مستقلة كليا عن الحكومة وعن القضاء وأنها تضع مصلحة المواطن فوق كل اعتبار.

وتتضمن الملفات صفقة إنارة شوارع العاصمة بالطاقة الشمسية وصفحة رصيف حاويات بميناء نواكشوط وصدوق العائدات النفطية وملف تصفية شركة الإبراد والتصدير.

وتتهم المعارضة التي اقترحت نواب منها إنشاء اللجنة للتحقيق الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز بالفساد.

ولا يستبعد مراقبون، أن يكون سقوط مالك مجمع النهار الإعلامي، متبوعا بسقوط رؤوس أخرى في المجمع وفي بعض المؤسسات الأخرى، كون اللوبي المذكور كان يمثل أحد البؤر المحسوبة على نظام بوتفليقة، ولم يتوقف عن تلغيم طريق السلطة الجديدة خلال الأشهر الأخيرة.

وخاض المجمع حملة مضادة ضد الرئيس الحالي عبدالمجيد تبون، قبيل الانتخابات الرئاسية، لما قام ببث صور وتسجيلات تنتهم الرجل بالفساد وبالولاء للخارج، بإيعاز من جهات أمنية في هرم السلطة، لم تكن راضية عن تقديم تبون كمرشح للسلطة، وقدمت دعمها للمرشح عز الدين ميهوبي.

ولم يتورع المجمع في فتح أبوابه مع المرشح علي بن فليس حينها رغم القطيعة الطويلة بين الطرفين، كناية في مرشح السلطة، وتنفيذا لخطة كانت تستهدف تلغيم طريقه وفسح المجال أمام المرشح ميهوبي، وهي الخطة التي قادها عدد من الوزراء في الحكومة السابقة وبعض الولاة وعدد من ضباط المؤسسة العسكرية، فضلا عن المجمع الإعلامي المذكور.

وتوقع متابعون نهاية حتمية لنفوذ أنيس رحمانني في المشهد الإعلامي والسياسي الجزائري بعد فوز عبدالمجيد تبون بالانتخابات الرئاسية، وهو المسار الذي بدأ بإعادة ترتيب الجهاز الإعلامي في مؤسسة الرئاسة، وإصدار قوانين تعاقب القدر الحصري بأخبار السلطة التي كانت من نصيب مجمع النهار.

## حملة تصفية حسابات جديدة في الجزائر

### سجن مدير شبكة إعلامية مقرب من نظام بوتفليقة

الرأي العام، عكس الإعلاميين الآخرين الموقوفين بتهمة مختلفة، وسجلت معالم ارتياح مزوجة بروح التنسفي لدى العشرات من المواطنين الذين تجمعوا أمام المحكمة في انتظار قدومه أو تحويله إلى السجن.

**خاصية التلون التي تميز مجمع النهار الإعلامي، لم تشفع لمالكه بالإفلات من تصفية الحسابات التي تريد استعطاء غضب الشارع**

وهو ما يكون قد حقق للسلطة ولو نسبيا الهدف من سقوط الرجل القوي في الإعلام الجزائري، بمحاولة كسب رضن الشارع وإقناعه بتوجهاتها القاضية بمحاربة الفساد والدوس على قوانين الجمهورية من طرف الرموز المحسوبة على النظام السابق.

وكان المجمع الإعلامي، يدبر حملة دعائية واستقواء برجالات السلطة، لدرجة الإساءة المهنية والأخلاقية للكثير من الجهات، لاسيما زملاء في المهنة وناشطين سياسيين ومعارضين، فضلا عن توظيف مؤسسات الدولة في تنفيذ أجداته الدعائية، الأمر الذي ترك حالة من الانتقام المكبوت لدى الرأي العام، وحولته إلى أحد رموز السلطة المطالب برحيلها، خاصة بعد حملة التشويه التي أدارها ضد الحراك الشعبي.

وتغلبت خاصة ومفتوحة لتطورات الملف منذ توقيفه من طرف عناصر أمن بالزوي المدني بمقر عمله واقتياده إلى مركز التحقيق، كما سجل تفاعل قوي للرأي العام مع القرار، في خطوة تتم عن ارتياح ممزوج بالتشفي.

ويعد أنيس رحمانني، من الشخصيات الإعلامية الشبابية المحسوبة على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وتمكن في ظرف قياسي من تكوين مجمع إعلامي قوي يتكون من قناة إخبارية وصحيفة ورقية وعدة مواقع إلكترونية إخبارية منها المعلن وغير المعلن.

وخلل طيلة السنوات الماضية يمثل النزاع الإعلامية القوية التي تخوض حملة الدعاية لنظام الرئيس بوتفليقة، ولأجندة التجديد له خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2014، والتي كان يرمع تنظيمها في أبريل الماضي، كما كان أحد المقربين من الرجل القوي سابقا في الرئاسة سعيد بوتفليقة، وكبار المسؤولين والضباط في المؤسسة العسكرية.

وحاول المجمع التلون مع الوضع الجديد الذي أفرزه الحراك الشعبي، وتطويع خطه الافتتاحي مع توجهات السلطة الجديدة، بغية الإفلات من تصفية الحسابات السياسية المحتمدة بين أركان السلطة القديمة والجديدة، إلا أن ذلك لم يشفع له بعد سقوطه المدوي الجمعة.

وباستثناء عمال صحافيين المجمع، فإن قرار سجن أنيس رحمانني، لم يحظ بأي تعاطف من طرف

وتفادي البيان الصادر عن المؤسسة، الجمعة، ذكر التهم المذكورة، واكتفى بالقول "إن قاضي التحقيق بمحكمة بئر مراد رابح بالعاصمة، أمر بإيداع مديرها محمد مقدم، المعروف إعلاميا بانيس رحمانني، حبس الحراش بالعاصمة".

وخضع الإعلامي الموقوف إلى تحقيق معمق من طرف فصيلة الأبحاث في جهاز الدرك الوطني (فصيل عسكري تابع لوزارة الدفاع)، لساعات طويلة في مقره الرئيسي بالعاصمة، قبل أن يحال إلى قاضي التحقيق بالمحكمة المذكورة، والذي قرر في ساعة متقدمة من صباح الجمعة إيداعه الحبس المؤقت.

وخصت وسائل إعلام محلية (فضائيات وصحف ومواقع إخبارية)

وقال وزير العدل الجزائري في بيان له إن "السلطة الجزائرية، جولة جديدة من الصراع، بسقوط أكبر الأذرع الإعلامية الموالية لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، فخاصية التلون التي تميز مجمع النهار الإعلامي الخاص لم تشفع لمالكه بالإفلات من تصفية الحسابات التي تريد استعطاء غضب الشارع، بواسطة سجن الإعلامي محمد مقدم.

وقرر القضاء الجزائري إحالة مالك مجمع النهار الإعلامي ومستيريه محمد مقدم المعروف إعلاميا بـ"أنيس رحمانني" على السجن المؤقت، بتهمة "مخالفة التشريع الخاص بتحويل الأموال إلى الخارج، وتكوين أرصدة مالية في الخارج، والحصول على امتيازات غير مستحقة".

ويعتزم عمال المجمع وصحافيوه الدخول في إضراب عن العمل تضامنا مع زميلهم، واحتجاجا على ما يصفونه بـ"المؤامرة" التي تستهدف المجمع.

صابر بليدي

الجزائر - دخلت التجاذبات السياسية

في هرم السلطة الجزائرية، جولة جديدة من الصراع، بسقوط أكبر الأذرع الإعلامية الموالية لنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، فخاصية التلون التي تميز مجمع النهار الإعلامي الخاص لم تشفع لمالكه بالإفلات من تصفية الحسابات التي تريد استعطاء غضب الشارع، بواسطة سجن الإعلامي محمد مقدم.

وقرر القضاء الجزائري إحالة مالك مجمع النهار الإعلامي ومستيريه محمد مقدم المعروف إعلاميا بـ"أنيس رحمانني" على السجن المؤقت، بتهمة "مخالفة التشريع الخاص بتحويل الأموال إلى الخارج، وتكوين أرصدة مالية في الخارج، والحصول على امتيازات غير مستحقة".

ويعتزم عمال المجمع وصحافيوه الدخول في إضراب عن العمل تضامنا مع زميلهم، واحتجاجا على ما يصفونه بـ"المؤامرة" التي تستهدف المجمع.

